مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور التنمية السياسية في استقرار النظام السياسي في البلدان العربية
اسم الكاتب: زينة ياسين حبيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4922
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

دور التنمية السياسية في استقرار النظام السياسي في البلدان العربية

زينة ياسين حبيب *

(تاريخ الإيداع 9 / 10 / 2016. قُبِل للنشر في 20 / 11 / 2016)

□ ملخّص □

استهدفت الدراسة الوقوف على دور التنمية السياسية في استقرار الأنظمة السياسية في الدول العربية وانعكاسات ذلك على المشاركة السياسية، حيث كانت مشكلة الدراسة تدور حول سؤال محوري مفاده :

ما دور التنمية السياسية في الدول العربية وأثرها على الاستقرار السياسي ؟ وكيف تؤثر تلك العمليات على المشاركة السياسية ؟ وما المتغيرات المتعلقة بالمفاهيم التالية :

الديمقراطية ، المشاركة السياسية، بناء منظمات المجتمع المدني ضمن سياق مصطلح التنمية السياسية ؟..

أما فرضية الدراسة فتتمحور حول فكرة أساسية مفادها : أن لعمليات التنمية السياسية دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية، وذلك نتيجة الاستجابة لمتطلباتها المتعلقة بالديمقراطية، والمشاركة السياسية، والحرية ، والعدالة وبناء منظمات المجتمع المدني، وبمساعدة الأحداث المتسارعة والتغييرات التي أصابت المجتمعات البشرية في مجال التنمية السياسية، وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة عن أسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي إلى جانب الأخذ بمنهج النظم في العلاقات الدولية لكونها المناهج الأنسب في تناول مثل هذه الدراسات .

لقد أوصلتنا الدراسة إلى صحة فرضية الدراسة وتم استخلاص عدة نتائج أهمها :

أنّ عمليات التحول الديمقراطي التي تقع ضمن جهود التنمية السياسية مرت بالعديد من التحولات والمراحل إلاّ أنّ معظم النظم السياسية العربية قد شهدت انقطاعاً حاداً في مسيرة تطورها التاريخي، وذلك بعد ما يسمى " الربيع العربي "

وقد استوجبت الدراسة عدة توصيات أهمها :

1 -الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع .

2 -الاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة .

3 -نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها .

* ماجستير – العلاقات الدولية– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (38) العدد (6) 2016

Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (38) No. (6) 2016

Political development and its role in the stability of the Arab Countries

Zeina Habib*

(Received 9 / 10 / 2016. Accepted 20 / 11 / 2016)

□ ABSTRACT □

This study aimed identify the role of political development in the stability of the Arab countries and the implications for political participation, where the problem of the study revolves around a central question that views: what the role of political development in the Arab countries and its impact on political stability?

And how these processes affect political participation?

What are the variables related to the following concept?

Democracy, political participation, build civil society organizations within the context of the term political development? .. the study hypothesis is centered on the fundamental premise that: the development processes political role in achieving political stability in the Arab countries .. as a result of responding to the requirements of democracy, political participation, freedom, justice, and building civil society organizations, with the help of fast-moving events and changes that have affected human societies in the area of political development., And to verify the validity of the hypothesis and to answer the questions of the study has been using the historical method and descriptive approach, along with the introduction of systems approach in international relations, being a curriculum best suited to address such studies.

Findings of this study showed that the hypothesis is true, and we concluded to the following results. The processes of democratic change which fell under the political development under went many changes and faces: Most of the political Arabic regemes faced difficulties in their historical development progress after the so called " Arabic Spring ".

This study has necessitated several recommendations including:

1. Maintaining the principle of transparency when direct government events and other impotant sectors of society.

2. Interest in the channel of communication between ordinary people and power devices.

3. A wareness on Civil and Political Rights and maintenance.

* **Master - International Relations -Faculty Of Political Science - Damascus University - Damascus - Syria .**

مقدمة :

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة نسبياً، برز استخدامه في عقد الخمسينات والستينات، وأثار جدلاً واسعاً لدى الباحثين في دلالا ته وافتراضاته وذلك لتعدد التعريفات التي تناولت هذا المفهوم أو حاولت الاقتراب منه والاتفاق على تعريف واحد محدد له .

وتمكن أهمية هذا المصطلح في الوقت الحالي لأنه يتناول العديد من الأسس والمرتكزات المهمة التي تدفع المجتمعات البشرية نحو الرقي والتقدم وتحقيق التنمية المستدامة، وتدعيم قدرت النظام السياسي والمشاركة السياسية، وبناء المؤسسات بهدف تحقيق الاستقرار السياسي وبناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليه .

وتعد عملية التنمية السياسية عملية معقدة ومتشعبة في مفهومها ودلالاتها وتطلب تضافر الجهود الشعبية في الدولة لإنجاحها، فهي تقوم على افتراضات هدفها إحداث تغيير في أساليب النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جل إلحاق الدول النامية ومنها الدول العربية في ركب الدول المتقدمة وبناء الدولة القوية .

ويرى المتتبع لما يجري على الساحة العربية وخصوصاً ما يسمى الربيع العربي، مجموعة التحديات المتسارعة والمتمثلة في إحداث الإصلاحات السياسية التي هي عنصر من عناصر التنمية السياسية وإحداث التغيير العميق في شتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ويمكن القول إنَّ التنمية السياسية أضحت مطلباً رئيسياً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عملية تحديث سياسي وتعبئة ومشاركة الجماهير في القرار السياسي" أي اهتمام المواطن بالشأن العام " وبذلك تسعى إلى بناء الديمقراطية من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والإدارية الفعّالة .

مشكلة البحث :

نظراً للتحولات والتغييرات التي شهدتها الساحة العربية في ظل الربيع العربي وما صاحب ذلك من تحولات نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي في الآونة الأخيرة، وهي عمليات مرتبطة بمفهوم التنمية السياسية، نتيجة للضغوط المتزايدة من قبل القوى المحلية داخل البلدان العربية، وقوى إقليمية وعالمية، نظراً لذلك كله التفتت معظم الدول العربية للاستجابة لمثل هذه التحولات والمتغيرات المتعلقة بالمواطنة والديمقراطية والتحديث السياسي والمشاركة السياسية والحرية والعدالة....إلخ لما لها من تأثير على الاستقرار السياسي وبناء عليه تكمن مشكلة البحث في أنها ستتناول هذه المتغيرات – ديمقراطية، مشاركة سياسية، عدالة، حرية، بناء منظمات المجتمع المدني....إلخ ، ضمن سياق مصطلح التنمية السياسية وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث على الشكل التالي :

– ما دور التنمية السياسية في الدول العربية وأثرها على الاستقرار السياسي ؟

ولمعالجة المشكلة لابد من طرح مجموعة من الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث :

1. ما مفهوم التنمية السياسية ؟
2. كيف أثرت التنمية السياسية للنظم السياسية العربية في تحقيق الديمقراطية، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي والشرعية.. ؟
3. ما التحديات التي تواجه التنمية السياسية في الدول العربية؟
4. ما هو واقع التنمية السياسية في الدول العربية ؟

فرضية البحث :

يقوم هذا البحث على فرضية مفادها : أنّ للتنمية السياسية دوراً في تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية وذلك نتيجة الاستجابة لمتطلباتها المتعلقة بالديمقراطية والمشاركة السياسية والعدالة وبناء منظمات المجتمع المدني.

أهمية البحث وأهدافه :

أهداف البحث :

1. التعرف على واقع التنمية السياسية في الدول العربية .
2. إدراك أهمية الدور الذي تلعبه التنمية السياسية في عملية الاستقرار السياسي في الدول العربية .
3. إبراز أهمية التحديات والمعوقات التي تواجه عمليات التنمية السياسية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في كونه يتزامن مع المستجدات والمتغيرات التي تشهدها الساحة العربية كما تكمن أهميته في كونه يفيد صانع القرار السياسي من خلال مناقشته أهداف التنمية السياسية وغاياتها من تحقيق الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والشعبية، ومنظمات المجتمع المدني.... إلخ، كمفاهيم تساعد في بناء دولة المؤسسات الحديثة، والانتقال بالحياة السياسية من إطارها الشكلي إلى ميدان الواقع والممارسة الحقيقية لعمليات التنمية السياسية .

منهجية البحث :

استخدمت الباحثة المنهج التاريخي لدراسة تطور التنمية السياسية في الدول العربية وعناصرها المختلفة، كذلك تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي لدراسة المتغيرات التي حدثت على الساحة العربية من خلال العمليات السياسية، إلى جانب الأخذ بمنهج النظم في العلاقات الدولية من خلال تحليل مدخلات النظام السياسي إلى العناصر المهمة لعمليات التنمية السياسية من مساواة وتخصص لخدمة الأدوار المناط بها لقيام النظام السياسي بوظائفه .

حدود البحث :

تتحدد هذه الدراسة من حيث الإطار الزمني بالفترة الممتدة من(1990-2013) ويعود اختيار الباحثة للعام 1990 حيث بدأت ملامح التنمية السياسية تتوضح في أغلب الدول العربية، إلى العام 2013 حيث شهدت العديد من الدول العربية تحولات سياسية وواجهت تحديات كبيرة في ظل الظروف السائدة بعد ما يسمى(بالربيع العربي) وقد تعود الباحثة لفترات زمنية سابقة .

النتائج والمناقشة:

أولاً :الأسس المعرفية لمفهوم التنمية السياسية والمشاركة السياسية

يقوم مفهوم التنمية السياسية على أنها :" عملية تحول شاملة تسير نحو الأفضل لجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية، توفر آليات مشاركة حقيقية وتضمن الأمن والاستقرار واندماج فئات المجتمع المختلفة، كما تضمن لمؤسسات المجتمع المدني علاقة متوازنة مع السلطة السياسية في ظل الحرية وسيادة القانون" .

أما مفهوم المشاركة السياسية فإنه يعبر عن وجود ثقافة سياسية، بحيث تؤدي هذه المشاركة إلى عملية الاستقرار السياسي التي هي سمة من سمات المجتمع الديمقراطي والاستقرار السياسي هو أحد نتائج هذه المشاركة،

حيث يتطلب العمل السياسي توفير آليات الحوار، وأن يكون بين المواطنين اتفاق سياسي يضمن لجميع طبقات المجتمع التعبير عن آرائهم.(أحمد،1994 :114)

وعليه ستقوم الباحثة في هذا الفصل بتناول ذلك من خلال المبحثين التاليين:

- المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية .
- المبحث الثاني : مفهوم المشاركة السياسية .

المبحث الأول : مفهوم التنمية السياسية :

ظهر مفهوم التنمية السياسية في عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ويقترن بدول العالم الثالث وبتطوير نظمها السياسية، وقد رافق تطوره العديد من المصطلحات مثل الإصلاح والتحديث السياسي، والتعددية وتستهدف التنمية السياسية بعدّها عملية سياسية متعددة الغايات، ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل ولاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة على إعمال قوانينها وسياساتها، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة عادلة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني فيما يتصل بممارستها وتداولها .

وللإحاطة بهذا الموضوع سنتناول المبحث عبر المطلبين التاليين :

- المطلب الأول : التعريف بمفهوم التنمية السياسية .
- المطلب الثاني : معوقات التنمية السياسية .

المطلب الأول : التعريف بمفهوم التنمية السياسية :

لقد عانى مفهوم التنمية السياسية من الغموض وعدم التحديد، حتى أضحى تعريفه يُمثل إحدى الإشكاليات المنهجية الكبرى التي تعترض الباحثين في هذا الحقل، حيث لا مكن إحصاء عدد كبير من التعريفات المتمايزة للمفهوم فعلى سبيل المثال :

أورد لوشيان باي (Lucian w.pye) تعريفاً خاصاً به: فهي تمثل مطلباً سياسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتبني سياسة المجتمعات الصناعية، والتحديث السياسي، وفعالية الدولة القومية والتنمية الإدارية والقانونية والمشاركة والتعبئة الجماهيرية، وبناء الديمقراطية وغيرها .

أما نبيل السمالوطي (1978) لم يقدم تعريفاً للتنمية السياسية، بل قدم مؤشرات عليها، مثل تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في المجتمع حتى وإن كان هناك تباين في الأصول أو الانتماءات والمشاركة الجماهيرية في عملية صناعة القرارات من خلال النظام البرلماني، وعدم تجميع السلطات في يد شخص أو مجموعة والفصل بينهما.(السمالوطي،1978 :88)

قدم باكنهام(1974) تعريفاً للتنمية السياسية على أنها ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي. (عارف،2006 :54)

والتحديث السياسي (Political modernization) هو التعبير المرادف لمفهوم التنمية السياسية في الكتابات الغربية إذ يتخذ عدة صور، ويتحرك ضمن محددات معينة، حيث يجعل بعضهم من قيام الرأسمالية الليبرالية، أو اقتصاد السوق والعلمانية، أو فصل الدين عن الدولة وعن السياسة... إلخ شروطاً ضرورية لقيام الديمقراطية والتحديث السياسي ولهذا فلا يمكن برأي هؤلاء إقامة الديمقراطية إذا أتبع البلد نظاماً اقتصادياً غير رأسمالي أو إذا كان حكمه نظاماً سياسياً منبثقاً عن الدين كالنظام السياسي الإسلامي.(عبد الجبار،1999 :179)

حيث يبرز التساؤل التالي :

– كيف يمكن تحقيق الديمقراطية على أرضية تقليدية/ قبلية في حين انتعشت في أوروبا في بيئة ومناخ حداثي وعلى أرضية اقتصادية ليبرالية متجاوزة كلياً النمط التقليدي. (بوزيد، 1999 :7)

وهناك من ربط مصطلح التنمية السياسية بالتطور السياسي لأن التطور السياسي مسؤولة عنه عملية التحديث الواسعة، وبالتالي فهو يقع ضمن مسؤولية التنمية السياسية، استناداً إلى الاعتبارات التالية:

(سالم ، 2007 :2)

1. إن هدف التطور السياسي هو التحرك باتجاه تحقيق الأهداف المرجوة التي يراها النظام السياسي، ومن هذه الأهداف : الديمقراطية ، الاستقرار ، الشرعية ، المشاركة ، المساواة ، القدرة ، التخصص، التكامل، الأمن ، الرفاه ، العدالة ، الحرية .

2. إن وظيفة التطور السياسي مسؤولة عن حركة النظام السياسي باتجاه مماثل للعملية السياسية في المجتمع الصناعي الغربي، مثل وجود الأحزاب السياسية وغيرها من منظمات مجتمعية كضرورة وظيفية في المجتمع، ووجود هذه الأحزاب وتطورها ضرورة مهمة للتطور أي التنمية السياسية .

كما يمكننا القول : إنَّ التنمية السياسية هي أساس تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأن الهدف منها أن يعرف المواطن حقوقه وواجباته الدستورية وأن يشارك مشاركة فعّالة وإيجابية في الحياة السياسية وبذلك فإن التنمية السياسية هي ضرورة وطنية وحتمية من أجل تحقيق تقدم المجتمع ورقيه، والتنمية بوصفها آلية للتفاعل بين المشاركة السياسية والقرار السياسي تؤثر في حجم المشاركة السياسية ومدى فاعليتها من جانب وتتأثر بها من جانب آخر، فالتنمية تتأثر بالمشاركة السياسية إذ أنّ هذه الأخيرة هي أحد الأدلة المباشرة والأساسية على قدرتها في تحقيق أهداف التنمية وتنفيذ برامجها وسياساتها ونقلها من مستوى الأطروحات النظرية إلى مستوى الفعاليات الإنجازية والسياسات التطبيقية، وبذلك فإن عدم تحقيق حالة من المشاركة السياسية هو بمثابة الدليل على معاناة المجتمع ونظامه السياسي من حالة التخلف السياسي.(محمد، 2004 :126)

وتأسيساً على ما سبق فإن التنمية السياسية تحمل عدداً من المفاهيم التي يجب أن تخدم التنمية الشاملة، بمعنى أن التنمية السياسية هي إحدى صيغ التنمية النوعية المتخصصة، وقد برزت العديد من العوامل التي تدفع إلى ضرورة إجراء عمليات التنمية السياسية في الدول العربية،من سببها الرغبة في تصحيح البيئة السياسية والمؤسساتية وإطلاق حرية الرأي والتعبير ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر وتوظيف الباحثين عن العمل، وتحقيق وحدة النسيج الاجتماعي والرغبة في التكيف مع المتغيرات الدولية وهذا لا يمكن إلا من خلال تحفيز جهود المشاركة السياسية والنظر إليها على أنها إحدى مخرجات عمليات التنمية في النظم السياسية .

المطلب الثاني : معوقات التنمية السياسية

ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي :

1 **المعوقات السياسية :** يعد عدم توفر الإرادة السياسية نم أهم القيود والمعوقات لعملية التنمية ومن الأسباب الرئيسية لفشل كثير من خطط التنمية، إذ تلعب الإرادة السياسية في دول العالم الثالث دوراً في تدهور الأوضاع في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية، وبالأخص تجاه قيم الحرية والمساواة والإرادة السياسية هي جهود محددة يقوم بها الأشخاص في السلطة السياسية لتحقيق أغراض معينة مثل : إلغاء سوء توزيع الدخل، وتقليل الفقر، والقضاء على البطالة من خلال الإصلاحات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية . (Damon, 1998 :621-627)

2 **غياب دور المعارضة السياسية:** إن غياب دور المعارضة السياسية القادرة على أداء الأدوار المناط بها المتعلقة بعمليات التجنيد السياسي والمشاركة بالسلطة من خلال آليات الانتخاب وتفعيل الرقابة السياسية على بروز قواعد شعبية تأخذ شكل الزعامات التقليدية والطائفية والعائلية.(المشاقبة، 2010 :75)

كما تقوم الأحزاب السياسية بغرس مجموعة من المعايير والقيم السياسية والاتجاهات السياسية التي تتعلق بالعملية السياسية، وهي لا تقف عند هذا الحد بل يمتد نشاطها ليشمل تغيير الثقافة السياسية وهذا يتوقف على مدى قوة الأحزاب في التأثير على الجماهير.(المنوفي،1987 :198)

3 **غياب دور المنظمات غير الرسمية :** وهي التي تمارس عمليات الضبط الاجتماعي والرقابة السياسية وتكون متمثلة بمؤسسات المجتمع المدني القادرة على تحقيق النجاحات في الحفاظ على الضغط الاجتماعي والسياسي وأداء أدوار رقابية تصحح من مسيرة النظام السياسي، حيث تتكون هذه المؤسسات من مجموعة الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنظم في إطار شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة . (الفاتح ، 2002 :29)

4 **ضعف مستوى المؤسساتية في** الدول العربية وبروز ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وسيطرة السلطات الحاكمة على آلياته ونتائجه رغم وجود مؤسسات برلمانية والتي يفترض أن يكون لها دور أكبر في وضع التشريعات القانونية المختلفة . (المشاقبة ،2010 :77)

5 **غياب المشاركة السياسية :** إنّ غياب المشاركة السياسية المرتبطة بالمجتمع الديمقراطي المفتوح يؤثر بشكل مباشر على القرار السياسي أو متخذيه مما يشكل عائقاً أمام عمليات التنمية السياسية وذلك لأن المجتمع هو المكون الأساسي المعني بالتنمية. (السيد ،1993 :183)

6 **-ضعف دور المرأة السياسي :** يشكل ضعف دور المرأة السياسي انعكاساً لدرجة التخلف السياسي التي تعاني منها المجتمعات وذلك بالنظر إلى ما تعانيه المرأة من استغلال لدورها في مجال المشاركة السياسية وأبسطها حقها في التصويت والترشح.(المشاقبة، 2010 :79)

وترى الباحثة أن التطورات السياسية التي شهدتها أغلب الدول العربية باتجاه المزيد من الانفتاح السياسي أثمرت عن مشاركة سياسية فاعلة، وتكوين مؤسسات سياسية واعدة يؤمل منها أن تلبي رغبات وتطلعات الشعوب .

المبحث الثاني: مفهوم المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية تتطلب بناء مؤسسات سياسية تعتنق عملية المشاركة السياسية وتنظمها وتدفع المواطنين للتفاعل من خلالها .

لذا سيتم في هذا المبحث تناول المطلبين التاليين :

-المطلب الأول : التعريف بمفهوم المشاركة السياسية .

-المطلب الثاني : آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية .

المطلب الأول: التعريف بمفهوم المشاركة السياسية

لقد نشأ مفهوم المشاركة السياسية في أوروبا إذ وضعت لبناته الأولى ومعاييره من قبل المجتمعات والدول الأوربية التي كانت تعيش في عصر الظلام والاستبداد والاضطهاد السياسي والفكري الذي كانت تمارسه الكنيسة والإقطاع والنبلاء والملوك والأباطرة، وكانت المجتمعات حينها تخضع لإرادة الحاكم المستبد، وهذه الإرادة كانت هي

القانون السائد في المجتمع، أما السلطة فلا وجود لقانون ينظم سلوكها، وإن وجد هذا القانون فلا سيادة له، والشعب خاضع لإرادته، ولا حرية ولا حقوق له، إلا ما يتفضل به الحاكم عليه وكانت الكنيسة في أوربا تصادر حقوق الحريات، وكانت تضع خطاً على الفكر والتفكير، ونشاط الفرد والجماعة.(حلاوة،1998 :15)

أما في البلدان العربية وعلى الرغم من بروز التيارات التحررية فيه منذ النصف الثامن من القرن التاسع عشر إلاّ أنّ معظم الدارسين العرب في الشؤون السياسية عندما يتصدون لدراسة هذه الظاهرة فإنهم يدرسونها تحت عنوان أزمة المشاركة السياسية ويعدونها أحد الأزمات السياسية التي تواجه المجتمع. (محمد ،2005 :27)

وقد تعددت التعاريف لمفهوم المشاركة السياسية وكان من أهمها :

-النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي.(Huntingtan, 1976 :30)

-حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية .

-تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بغية اختيار حكامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشراً أو غير مباشر .

-تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون ، أو بها يضغطون بغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة تنفيذ وتقييم القرار السياسي .

-تلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها. (الخطيب، 1982 :18)

وخلصت الباحثة إلى تعريف المشاركة السياسية بأنها:عملية تتيح مشاركة أفراد المجتمع في الشؤون العامة من أجل دفع السلطة لزيادة معدلات المعيشة ورفع مستوى التعليم واحترام حقوق الإنسان وحرياته والسماح بتقرير مصالحهم.

وهذا النوع من المشاركة السياسية تأخذ به أغلب الدول النامية وهي في أغلب دلالاتها تشير إلى ضعف المشاركة السياسية وأهم أسباب هذا الضعف. (علوان، 1996 :131)

(1)هيمنة المؤسسات السلطوية إذ تجري كل العملية السياسية تحت هيمنة تامة من قبل السلطة التنفيذية .

(2)ضعف المؤسسات التمثيلية وهذا السبب امتداد للسبب الأول .

(3) عدم رغبة المواطنين في المساهمة بالحياة السياسية.

وخلاصة القول فإن المشاركة السياسية ترتبط في أي مجتمع ارتباطاً وثيقاً بمدى ما يتوفر من ثقافة سياسية تتبلور نتيجة التنشئة الاجتماعية والسياسية، فعندما يهتم مجتمع من المجتمعات بعملية المشاركة السياسية يكون مجتمعاً مشاركاً على الأصعدة كافة وقد يكون عنصر اللامبالاة في المشاركة السياسية كبيراً مما يؤدي إلى عدم مشاركة الأفراد فيها وهذا يتوقف على طبيعة تنشئة الفرد ومستوى ثقافته وقناعته.

المطلب الثاني: آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية

يختلف مستوى تأثير المشاركة من مجتمع لآخر وذلك حسب إيمان المجتمع بها وبجدواها ومدى الثقة المتوفرة بينهم وبين الحكام، ومدى ما يتوفر لأفراد هذا المجتمع من وعي بحقوقهم وواجباتهم، كما أن مستوى هذا التأثير يختلف ليس فقط باختلاف المجتمعات وإنما باختلاف الأنظمة السياسية من كونها تتمتع بالشرعية والديمقراطية وتعمل جاهدة على تحقيق التنمية، فعملية المشاركة السياسية هي عملية نسبية تختلف باختلاف الأنظمة السياسية والأفكار والقيم التي

يحملها أفراد المجتمعات، لذلك سنتناول هذا المطلب أهم آليات التفاعل بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية وهذه الآليات هي : الشرعية ، والتنمية والديمقراطية.

1 – **الشرعية** : عرف (فاكس فيبر) الشرعية على أنها قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها وعلى النظر إليها بصفتها المعبرة عن مصالح الأفراد لأنها تشمل مواقف الأفراد اتجاه النظام السياسي .

2 – **التنمية** : هناك علاقة جدلية بين الأبعاد الاقتصادية للتنمية وأبعادها السياسية، فمن جهة تعد التنمية الاقتصادية أحد مدخلات النظم السياسي التي تؤثر في أدائه من خلال تأثيرها في تفاعلاته وأطرافه، ومن جهة أخرى تعد أحد مخرجات النظام السياسي. (هلال ،2000 :21)

3 – **الديمقراطية** : تعد الديمقراطية بنية وممارسة وآلية من الآليات النسبية لكونها قابلة للنمو مثلما هي قابلة للتراجع لأنها محكومة بالاعتبارات الذاتية والموضوعية لأي مجتمع. (الكواري ،2001 :40)

وبذلك يتم الربط بين المشاركة السياسية والعملية الديمقراطية إذ يدخل الكثير من المفكرين موضوع المشاركة السياسية ضمن مبادئ الديمقراطية وذلك أنها في بعدها السياسي أجلى صورة في التعددية السياسية وتوفير الحرية في القيام بالمسؤوليات والحقوق بما فيها حرية التعبير وعدم التمييز على أي من الأسس العقائدية أو الطائفية أو العشائرية والمشاركة في القرار ليست توزيعاً للحصص والمناصب التي تستهدف إرضاء الجمهور شكلياً بل إسهاماً في إدارة الشؤون العامة .

وبذلك فإن مفهوم المشاركة السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بالديمقراطية على اعتبار أن المشاركة السياسية هي التعبير العملي الأوضح والأعمق لفكرة الديمقراطية . (الهيتي،2003 :147)

ثانياً : واقع التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في الدول العربية

لقد مرت عمليات التنمية السياسية في الدول العربية بالكثير من التطورات وخاصة في السنوات الأخيرة في ظل متغيرات دولية وإقليمية ومحلية كان لها صوت مسموع لدى النظام السياسي، الأمر الذي أفضى إلى انتهاج سياسات عززت التنمية السياسية في الدول العربية.

وسيتم في هذا الفصل تناول واقع التنمية السياسية العربية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: واقع التنمية السياسية وأثرها في تعزيز النظام السياسي.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الدول العربية.

المبحث الأول: واقع التنمية السياسية وأثرها في تعزيز النظام السياسي

تتوقف درجة فاعلية التنمية السياسية وحجمها على مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية وطبيعة ودرجة التنمية وحجم الممارسات الديمقراطية، إضافة إلى ما يوفره النظام السياسي من مؤسسات سياسية تمكن المواطنين من الانخراط في العمل السياسي لاختيار من يمثلهم والسياسات التي تناسبهم والتي تعمل على تحقيق مصالحهم، فإذا ما تمتع النظام السياسي بدرجة عالية من الشرعية يعني أنه نظام حائز على رضا مواطنيه وذلك من خلال عمله على تحقيق مصالحهم. وهذا يعني أنه نظام يتمتع بمستوى معين من الديمقراطية، وهذه الصفة لا يمكن أن يوصف بها أي نظام سياسي دون أن تكون هناك تنمية شاملة بشكل عام وتنمية سياسية بشكل خاص على صعيد أفراد المجتمع والنخب السياسية معاً، فالتنمية السياسية تختلف من مجتمع لآخر ومن نظام سياسي لآخر تبعاً لاختلاف العوامل الذاتية، وتتعلق بالمجتمع واختلاف العوامل الموضوعية التي تتعلق بالنظام من خلال الاستجابة للمطالب الجديدة والمتجددة لأفراد المجتمع من ثم الحفاظ على استقرار النظام السياسي.

لذلك ستقوم الباحثة بتناول هذه المواضيع عبر المطلبين التاليين:

المطلب الأول: دور التنمية السياسية في بناء المؤسسات السياسية.

المطلب الثاني: منظمات المجتمع المدني العربي ودورها في التنمية السياسية.

المطلب الأول: دور التنمية السياسية في بناء المؤسسات السياسية

تلعب التنمية السياسية دوراً في بناء المؤسسات السياسية التي تتشكل داخل الأنظمة السياسية في الدول ويبرز هذا الدور تبعاً لمدى المشاركة السياسية التي هي ذلك الشكل من الممارسات السياسية التي تتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها .

ويتطلب الحفاظ على الاستقرار السياسي الملازمة بين نسبة المشاركة السياسية وقدرة المؤسسة السياسية وبحسب مقولة (أرنست لوف) : " إن عدم الاستقرار السياسي يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع معين غير قادرة على تلبية مطالب الناس وآمالهم، الأمر الذي يؤدي إلى حالة النفور السياسي " (بطرس،2007 :217)

ويمكن التعبير عن المشاركة السياسية بأنها المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ شكل المشاركة الديمقراطية أو شكل التعبئة الشمولية. (كامل، 2004 :182)

وهي المشاركة السياسية الفعلية، أو مشاركة شكلية دون فاعلية طبيعية. (مراد، 2006 :78)

ويختلف دور البرلمان من نظام سياسي لآخر كونه استبداديا أو ديمقراطياً ومدى ما ينعم به من استقرار سياسي واقتصادي ففي النظام الديمقراطي تتاح الفرصة للبرلمان ولمختلف القوى والأحزاب السياسية من المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية في هذه الأنظمة تكون العلاقة بين الجهاز الحاكم (حكومة ، مجلس تشريعي) وبين الشعب علاقة تقوم على التفاعل والحوار. (عاشور، 1990 :3)

أما في الأنظمة الاستبدادية فإن قاعدة المشاركة من قبل المجتمع والقوى السياسية الأخرى إن وجدت تكون هامشية في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية إذ يكون البرلمان عبارة عن إطار سياسي شكلي مهمته الموافقة على قرارات رئيس الدولة، إذ تنفرد قيادات الجهاز الحكومي بصياغة القرارات بلا رقابة أو مساءلة أو توصية من قبل جهاز يمثل الإرادة الشعبية. (أرميلة، الموقع الإلكتروني www.infoqyahoolibyanfsl.org)

المطلب الثاني : متطلبات المجتمع المدني في الدول العربية ودورها في التنمية السياسية

يلعب المجتمع المدني ومنظماته دوراً مهماً في تنمية المجتمعات في مختلف المجالات خاصة المجال الخيري والمشاركة الاقتصادية والسياسية ويمكن تعريف المجتمع المدني ضمن المضامين المستخدمة التالية :

1 **مضمون النظام الاقتصادي التقليدي :** إذ يشير المفهوم إلى الانتقال إلى المجتمع البرجوازي وفي هذا السياق تعني " المدنية ، احترام الحرية الشخصية والملكية الخاصة .

2 **مضمون العلاقة بالتنمية السياسية والتحول إلى النظام الاجتماعي الحديث :** وفي سياق هذا التعريف يشير مفهوم المجتمع المدني على وجه الخصوص إلى المؤسسات غير التابعة للدولة والتي تسعى للوصول للقوة والسلطة السياسية .

إن مفهوم المجتمع المدني حديث النشأة وصعب التحديد في البلدان النامية ومنها البلدان العربية، وقد رافقه مجموعة من المعوقات أثرت وتؤثر بمجملها على عمل ونشاطات منظمات المجتمع المدني، وكان لابد للباحثة من أن تتناول هذه المعوقات كونها تسهم في إعاقة مشاريع التنمية السياسية في الدول العربية ويمكن اختصار هذه المعوقات فيما يلي : (الهاشمي ،2009 :102)

1 -التشريعات والقوانين .

2 -الاعتماد المباشر على المؤسسات الحكومية.

3 -عزوف بعض الفئات الواعية والشابة.

4 -قلة الخبرة في التعاطي مع إدارة المؤسسات.

5 -ضعف القدرات الفنية لبعض المتطوعين.

6 -شح الدعم المالي والفني والعيني.

7 -عدم رسوخ وشيوع ثقافة العمل التطوعي.

8 -ضعف التغطية الإعلامية لنشاطات المجتمع المدني العربي.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي والتنمية السياسية في الدول العربية

إن الديمقراطية التي ينادي بها أي نظام سياسي لا تقاس من خلال عدد الأحزاب التي أجيز لها أن تمارس العمل السياسي، وإنما من خلال التداول السلمي والفعلي للسلطة بين الجميع، وعبر الطبقات الاجتماعية المختلفة، مما يترتب على ذلك من آثار على المستوى الواقعي بحيث تتاح المشاركة الشعبية وتكافؤ الفرص لكافة أفراد المجتمع دون تمييز. (غليون ،2007 :65)

وبذلك فإن الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي هي تلك الأنظمة التي تمكنت من بناء آليات ومؤسسات تتيح أكبر قدر ممكن من الحراك الاجتماعي وتداول القوة الاقتصادية والسياسية بين أفراد المجتمع، وعليه سيتم تناول هذا الموضوع من خلال المطلبين التاليين :

1 -المطلب الأول : مفهوم الاستقرار السياسي .

2 -المطلب الثاني : دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي .

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

يعد مفهوم الاستقرار السياسي أحد المفاهيم التي أثارت جدلاً أكاديمياً وذلك بسبب تعدد الاتجاهات النظرية التي أثرت في تعريفه .

فبعض الباحثين تناول الاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وبذلك فإن نوع التعريف يكون سلبياً بعبارة أخرى لقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي – اقتصادي وتدهور مؤسساتي وتشتت ثقافي أكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته .

وقد تعرض عدد من الباحثين لمفهوم الاستقرار السياسي من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة في إطاره، فعلى سبيل المثال عند دراسة مفهوم الاستقرار السياسي من المنظور الاقتصادي وفي هذه الحالة هناك مطابقة أو مرادفة بين المفهوم وغياب الصراع الطبقي أو العدالة في توزيع الثروات .

والاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون ويمكن إجمالها كالتالي :

آ- نمط انتقال السلطة في الدولة .

ب- شرعية النظام السياسي .

ج- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة .

د- محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية .

هـ – الاستقرار البرلماني .

و– الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية .

ز– غياب العنف واختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات.

ح– الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية(الأولية) .

ط– نجاح المؤسسات الاقتصادية للنظام .

وعليه فالاستقرار السياسي لا يتأتى بالمزيد من الإجراءات الاحترازية أو تكثير لائحة للممنوعات والاستثناءات، وإنما ببناء حياة سياسية حقيقية تتنافس فيه الأفكار والتطورات والمشروعات بوسائل سلمية – ديمقراطية .

المطلب الثاني : دور التنمية السياسية في الاستقرار السياسي

تعتبر التنمية السياسية جزءاً من التنمية الشاملة ويعرفها الباحثون بأنها: " تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل علمي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إحراجاً لكرامة الإنسان ومطاليبه وهذا في جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع " (بغدادي ،1993 :288)

ولا بد هنا أن يتسع المجال للتغيير المؤسسي واستمرارية تغيير النظام السياسي بحيث يكون لدى ألأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة لتنظيمات الطرق الجديدة لتداول السلطة ويحتاج التطبيع الفعلي للديمقراطية الاهتمام الجدي بمقومات التنمية السياسية التي لها في تحقيق المساواة بين أفراد المجتمع وهي :

1 -**المشاركة السياسية** : يقوم المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية على حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات لسياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم.

وقد تم التطرق لها في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذا البحث .

2 –**التعددية السياسية** : لقد تم تناول تعريف ظاهرة التعددية الحزبية من قبل عدد من المهتمين بالشؤون السياسية كما يأتي :

–يعرفها سعد الدين إبراهيم على أنها : " مشروعية تعدد القوى والآراء السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير على القرار السياسي في مجتمعها" .

–يعرفها محمد عابد الجابري بأنها : " مظهر من مظاهر الحداثة السياسية التي هي أولاً وقبل كل شيء وجود مجال اجتماعي وفكري يمارس الناس فيه "الحرب" عن طريق السياسة أو بواسطة الحوار والنقد والاعتراض والأخذ والعطاء، وبالتالي التعايش في إطار السلم القائم على الحلول الوسطية " .

3 -**التداول السلمي على السلطة** : المقصود بالتداول السلمي على السلطة هو عدم جعل الحكم في قبضة شخص واحد، أي التعاقب الدوري لحكام في ظل انتخابات حرة وبذلك سوف يمارس هؤلاء الحكام المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترات محددة سلفاً، وبهذا سوف لا يتغير اسم الدولة ولا يتبدل دستورها ولا شخصيتها الاعتبارية بتغيير الحكام والأحزاب الحاكمة.

4– حماية واحترام حقوق الإنسان: إن مسألة حقوق الإنسان والاعتراف بها من قبل الدساتير والتشريعات الداخلية في الدولة، أو في الاتفاقيات الدولية والإقليمية لا يتحقق لها الاحترام والفاعلية المطلوبة ما لم يكن هناك

ضمانات تعمل على حمايتها، والمقصود هنا بالضمانات الوسائل والأساليب المتنوعة التي يمكن بواسطتها حماية الحقوق والحريات من أن يُعتدى عليها. (يوسف، 2002، 118)

ويقصد بحماية حقوق الإنسان ((مجموعة الإجراءات التي تتخذ عل الصعيد الدولي والإقليمي وعلى الصعيد الوطني من قبل الجهات المختصة في بلد ما، وبيان مدى التزام سلطات هذا البلد بحقوق الإنسان والكشف عن الانتهاكات المرتكبة، ووضع المقترحات لوقف هذه الانتهاكات بإحالته إلى القضاء أو إلى قضاء دولي لمحاسبتهم)). ((ديبس، 2012، www.m.ahewar.org/s.asp))

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. إن واقع التنمية السياسية في الدول العربية انطلق من مجتمعات قبلية ومجتمعات مغلقة مما اقتضى مراعاة المجتمع وقيمه فكانت التجربة الديمقراطية على مراحل وخطوات مدروسة عملت على تحقيق الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية .

2. تتوقف درجة فاعلية التنمية السياسية وحجمها على مدى ما يتمتع به النظام السياسي من شرعية وطبيعة ودرجة التنمية وحجم الممارسات الديمقراطية، إضافة إلى ما يوفره النظام السياسي من مؤسسات أساسية تمكن الموطنين من الانخراط في العمل السياسي لاختيار من يمثلهم والسياسات التي تناسبهم .

3. معظم النظم السياسية العربية قد واجهت صعوبات كبيرة في مسيرة تطورها التاريخي وذلك بعد ما يسمى " الربيع العربي " .

التوصيات:

توصلت الباحثة من خلال البحث إلى عدد من التوصيات هي :

1 -الحفاظ على مبدأ الشفافية عند المباشرة بالفعاليات الحكومية والقطاعات الأخرى المهمة في المجتمع، من خلال الانفتاح على الجمهور، فيما يتعلق بأهداف السياسات العامة والمقررات التي تتخذها الدولة، وذلك من خلال الممارسات الديمقراطية ومنها الانتخابات البرلمانية التي تعد واحدة من أكثر طرق تشكيل البنى السياسية في العالم المتقدم.

2 -الاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة عبر:

أ - وسائل الاتصال الجماهيري كوسائل الإعلام والهيئات التشريعية.

ب -وسائل التعبير الجماهيرية كالتجمعات وغيرها من المظاهر المعلنة، التي لا تحمل مضامين عنف.

ج -إنشاء مركز متخصص مستقل ومحايد لقياس الرأي العام يعين الجهات المختصة على اتخاذ قراراتها وتنفيذها بأسلوب علمي ومهني نابع عن قناعة المجتمع.

3 -نشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها: والنظر إليها على أنها من القضايا الأساسية لحماية الحريات وحقوق الإنسان ومنها حريات التعبير والصحافة والإعلام والتجمع.

4 -تأكيد استقلالية السلطات والفصل بينها، واحترام صلاحيات المؤسسات الدستورية ودعم استقلالها لضمان عدم سيطرة إحداها على الأخرى، والتأكيد على استقلالية القضاء وضرورة تطوير أدائه ومؤسساته.

5 -احتضان مؤسسات المجتمع المدني لتكون ذراعاً مساعداً للدولة والأخذ بيدها ودعمها مادياً وفنياً وتوفير الحماية القانونية لها وتشجيعها.

الخاتمة

مرت عملية التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في الدول العربية بالعديد من التحولات والمراحل إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب ولا ترقى لمتطلبات المواطنين.

ونستطيع القول إن إشكالية التنمية السياسية في بلادنا تنبع من حالة التخلف الاجتماعي والتراث الثقافي، فهناك الكم الهائل من الولاءات العائلية والقبلية، وأحياناً الطائفية التي تعرقل تحويل الولاء إلى المصالح الوطنية، أو المبنية على برامج الأحزاب والمؤسسات السياسية هذا الواقع دفع لاستثمار تلك الولاءات البدائية ي تحقيق مصالح الأفراد والجماعات على حساب المصالح المجتمعية والوطنية.

ومن جانب آخر أدى توجه الأنظمة العربية إلى اعتماد الاقتصاد الموجه في القرن العشرين إلى هروب الرساميل الخاصة، وتعطل دور البرجوازية الوطنية في مختلف الأنشطة الاقتصادية الرئيسية وهكذا نشأت طبقات جديدة اعتمدت على دور البيروقراطية وكبار رجال السلطة وتكونت لهؤلاء تمردات من التعامل مع الأموال العامة بشكل أو بآخر، وأدت الهيمنة البيروقراطية والتسلط على مقاليد السياسة والاقتصاد إلى بروز أوضاع فاسدة، وكذلك طغيان عدم الكفاءة في إدارة مختلف الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى أوضاع معيشية صعبة وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع أسعار صرف العملات الوطنية، وارتفعت معدلات التضخم.

وعندما حاولت بعض الأنظمة في القرن الحادي والعشرين إنجاز انفتاح فإن تلك المحاولات لم توفق نظراً لطبيعة الآليات الإصلاحية التي اتبعت ولطبيعة الفئات الاجتماعية التي عهد إليها العودة إلى نظام الاقتصاد الحر، فلم تتوفر فئات تستطيع أن تقوم بمهام التنمية الاقتصادية، وحتى يومنا هذا وبعد ما يقارب الثلاثين عاماً من محاولات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي في أكثر من بلد عربي ما تزال البيروقراطية الحكومية متشبثة بدورها في تحديد العمل الاقتصادي، وبما يعزز الاعتماد على الدولة وعلى آليات إنفاقها، ويؤثر على الحياة السياسية، فالدول العربية التي أوجدت أنظمة أحزاب سياسية ما تزال بعيدة عن إمكانيات تحقيق تداول السلطة بين تلك الأحزاب، هذا بالإضافة إلى جمود الحياة الحزبية، فالكثير من الأحزاب العربية ما تزال تنطلق من مفاهيم عقائدية تعود لأزمنة نشوئها ولم تستطع أن تستوعب المتغيرات في الحياة الإنسانية المعاصرة، ولذلك فإن الخطاب السياسي ما زال بيداً عن متطلبات الشعوب العربية وبخاصة بعد مجيء ما يسمى "بالربيع العربي" الذي أوقف المسيرة الإصلاحية للدول العربية.

المراجع:

المراجع العربية:

أ -الكتب العربية:

1 -الأسود، صادق، *علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده* ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1990.

2 -بسيوني، عبد الغني، *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري*، القاهري، مطابع السعدون،2004.

3 -بغدادي، عبد إبراهيم، *الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

4 -حلاوة، كريم أبو جودة، *إشكالية مفهوم المجتمع المدني (النشأة التطور التحديات)* ، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر، 1998 .

5 -حمودي، هادي حسين، *الفكر السياسي العماني من الثوابت إلى المتغيرات*، مسقط، د، ن،1992.

6 -السمالوطي، نبيل، *بناء القوة والتنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي* ، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

7 -السيد، مصطفى كامل، *التنمية بالمشاركة المشروع كنموذج، القاهرة* ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والسياسة، جامعة القاهرة، 1993..

8 -عارف، نصر محمد، *الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق*، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006.

9 -عبد الجبار، محمد وعبد الرزاق عيد، *الديمقراطية بين العلمانية والإسلام (سلسلة حوارات لقرن جديد)* ، دمشق، دار الفكر العربي، 1999.

10 -غليون، برهان ، *الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة* ، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (41)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز 2007.

11 -الضاهر، مسعود ، *سلطنة عمان أربعون عاماً من التنمية المستدامة*، بيروت، دار الفارابي،2010.

12 -الفاتح، متروك ، *المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية* : دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

13 -كامل، تامر محمد ، *النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة*، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004.

14 -محفوظ، محمد ، *الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية*، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2004.

15 -مشاقبة، أمين، *التربية الوطنية والنظام السياسي*، عمار، دار الحامد للنشر، 2010.

16 -المغيربي، محمد زاهي بشير، *التنمية السياسية المقارنة (قراءات مختارة)*، ليبيا، منشورات جامعة قاريونس، 1998.

17 -المنوفي، كمال ، *أصول النظم السياسية المقارنة*، الكويت، شركة الربعان للنشر والتوزيع، 1987.

18 -الموافي، عبد الحميد، *عمان بناء الدولة الحديثة*، القليوبية، مطابع الأهرام، 2002.

19 -هلال، علي الدين ونيفين عبد المنعم مسعد، *النظم السياسية العربية* ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

20 -الهاشمي، طارق علي، *الأحزاب السياسية*، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2009.

21 -الهيني، هادي نعمان، *إشكالية المستقبل في الوعي العربي*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

ب -الدوريات العربية:

1 -البيج، حسين علوان، *التعاقب على السلطة في الطن العربي* ، بغداد، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد 4، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1998.

2 -بوزيد، بومدين ، *الفكر العربي المعاصر وإشكالية الحداثة* ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سلسلة كتب المستقبل، العدد 18، الطبعة الأولى، 1999.

3 -بطرس، رعد عبود، *أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي* ، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (41)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، تموز 2007.

4 -الخزرجي، تامر كامل، *السياسة العامة وأداء النظام السياسي* ، مجلة العلوم السياسية، العدد (33)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، تموز 2006.

5 -حزام، خميس، *إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية* ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (44)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، ط1، 2003.

6 -سالم، نادية حسن، *التنشئة السياسية للطفل العربي* ، مجلة المستقبل العربي، العدد (51) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار2007.

7 -عبد الرزاق، خيري، *الرأي العام والمشاركة السياسية ودورهما في تعزيز الديمقراطية* ، بغداد، مجلة دراسات عراقية، العدد (1)، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، السنة الأولى2005.

8 -عبيد، منى مكرم ، *التعددية الحزبية في الوطن العربي*، جريدة الحياة، العدد7، 138، 2001، ص10

9 -علوان، حسين، *المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية* ، مجلة المستقبل العربي، العدد (222)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول1997.

10 -مراد، علي عباس، *المشاركة السياسية من منظور تنموي* ، بغداد، المجلة السياسية والدولية، العدد (5)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2006.

11 -محمد، رند حكمت، *الانتخابات العراقية بين الإمكانيات والمعوقات* ، الملف السياسي، العدد (6) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2004.

12 -يوسف، باسل، *حماية حقوق الإنسان في الجامعة العربية* ، الواقع والخلفية السياسية، بغداد، مجلة الدراسات السياسية، بيت الحكمة، 2002.

13 -الكواري، علي خليفة، *مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية*، مجلة المستقبل العربي، العدد (246)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

ج -الرسائل الجامعية:

1 -أحمد، عبد الجبار، *معوقات الديمقراطية في العالم الثالث* ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994.

2 -الدرمكي، علي سليمان، *التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان* ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

3 -مصطفى، جليل إسماعيل، *التعددية السياسية في الأردن وجذورها الفكرية* ، بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1997.

4 -نعمة، سعد عبد الحسين، *المشاركة السياسية والقرار السياسي* ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009.

د- الندوات والمؤتمرات:

1- المقداد، محمد، *النظام السياسي العربي الواقع والإصلاحات، أوراق عمل ووثائق الندوة الثالثة المنعقدة (25-26) ديسمبر*-الكويت، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، 2005.

3 -النجار، غانم، *مسيرة الديمقراطية في الخليج العربي والمنطقة العربية وآفاق المستقبل* ، الكويت، ندوة التحولات الدولية الراهنة مهرجان القرين 5-7 يناير، 2003.

هـ- المواقع الإلكترونية:

1- أرميلة، أبو بكر، *دراسة تحليلية لمستوى المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية* (2011). الموقع الالكتروني: info@yahoolib/a.org

2- طربوش، صفي الدين ، *تداول السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات* (2004)، الموقع الإلكتروني www.aljazeera.net/specialfiles.

3- دبيس، رعد عباس ، *ما هو وضع حقوق الإنسان في العالم العربي في اليوم العالمي لحقوق الإنسان*؟(2012) الموقع الإلكتروني www.m.ahewar.org

4- سليمان، رائد نايف ، *الاستقرار السياسي ومؤشراته، منتدى الحوار المتحدث*، (2009) الموقع الإلكتروني www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=166391

2- المراجع الأجنبية :

1- DAMON WILLIAM: *political development for a democratic future*. Journal of social issues; vol.54.no.3;1998.

2- DIAMAT ALFRED, *the nature of political development; from political development and social change*. New York, 1988.

3- PIAMOND LARRY, Developing Democracy, Boltimor: *john hopkings*; 1999, chapter 06.

4- HEEGER *Merald, the politics of under development*, New York: st. martin's press, 1974.

5- HUNGTINGTON SAMAUAL,P.AND JOHN M..NELSON. No easy, *politic participation in developing countries*, Harvard, university press,U.S.A.key1976